من آراء ابن عبد الوارث الفارسي (ت 421 هـ) الصرفيّة

الدكتور محسن العبيد*

الملخّص

حاول هذا البحثُ أن يسلّط الضوءَ على بعض آراء ابن عبد الوارث الفارسيّ (ت 421 هـ) الصّرفيّة. ويصدر هذا البحث في أهمّيّته من أنّه سعى إلى إضاءة بعض ما كان عليه علمُ ابن عبد الوارث الفارسيّ بالصرف ـ وهو الذي ضاعت كتبُه وحفظ لنا تلميذُه الجرجانيُّ طائفةً صالحةً من آرائه في علوم العربيّة، ومنها الصّرف، في كتابه (المقتصد)؛ وبيانِ ما قام عليه فكرُه في ذلك من أصول وأفكارٍ تدلّ عليها بعض آرائه الصرفيّة؛ وكلُّ ما نهض إليه هذا البحثُ من ذلك لم يُسبَق إليه فيما أعلم.

وقد قام البحث على درْسِ بعض ما وقفت عليه من آرائه الصرفيّة وفحْصِها؛ لمعرفة ما وراءها من اجتهاد أو تقفٍّ واختيار، وما استندت إليه من أصول، آخذًا بمنهج وصفيّ تربطه بالتحليل وشيجةٌ ظاهرةٌ؛ ثمّ ختم بخاتمة ضمّت أهمّ ما بدا في هذا البحث وتلك الآراء من نتائج. ومن تلك النتائج أنّ ابن عبد الوارث كان بصريّ المذهب والرأي، وكان يقتصر على السماع في ما بابُه السماع، ويزهد في الحمل على ما كان شاذًّا أو لا وجود له؛ وأنّه كان يصحّح بشيء من حسن التفسير ولطف التعليل بعضَ ما كان شاذًّا عن القاعدة، ويزيّن قبولَه؛ وأنّه كان يُضاهي في بعض توجيهاته معاصرَه ابن جنّي مضاهاة أشرْتُ إلى بعض ما يفسّرها احتمالًا.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة دمشق

The Views of IBN Abdelwareth on Morphology (d. 421 AH)

Dr. Mohsen Obeid*

Abstract

This research highlights the Persian scholar IBN Abdelwareth's (d. 421 AH) views on morphology .The research seeks to introduce the writings of Ibn AbdelWareth on morphology whose books have been lost, but his disciple Al Jurjani preserved a large part of his vies and theories on the Arabic language in Al Jurjani's book" Al Muqtased ."Al Jurjani presented the thought and knowledge of IBN AbdelWareth in relation to morphology, and this is addressed in this research as never before.

The study focuses on his views on morphology with a detailed analysis conducted through a descriptive approach to reach important findings. Some of these findings are :

Ibn AbdelWareth's school was visual in terms of methodology, opinion, and approach; also he used depend on testing the correct morphology by listening to hear what sounded natural or odd; he also used to employ clarification and interpretation to any exception to the rule, and seek to accept it.. In his contemporary opinions, he excelled over another scholar called Ibn Jini in several aspects that will be discussed in this research .

* Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Human Sciences, Damascus University

*** مقدمة:**

قُيّضَ لي قبلُ أن أتناول بعضَ آراء ابن عبد الوارث الفارسيّ (ت 421هـ) النحويّة، وكان من أوجب الواجب لذلك التعريفُ بابن عبد الوارث محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبي الحسين، ابن أخت أبي علي الفارسيّ الذي كان أحدَ علماء العربيّة في عصره، وإمامًا في النحو؛ والإلمامُ بما ورد عنه في مظانّ ترجمته عن علمه ومشاركته في الأدب وتلامذته ومصنّفاته وشعره، والتنبيهُ على أنّ علمه لم يندثر كلُّه بضياع كتبه؛ لأنّ تلميذه عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) حفظ لنا في بعض كتبه، ولاسيّما(المقتصد)، كثيرًا ممّا يدلّ على ذلك من آراءٍ وأقوالٍ وروايات. فكان ذلك كلّه بإحاطته وإلمامه مغنيًا عن العودة إليه [1].

وها أنا ذا هنا أحاولُ أن أتناول بعضَ آراء ابن عبد الوارث الصرفيّةِ، فلعلّ هذه الآراء وتلك التي احتفى بها البحثُ السابق إذا جُمِع بعضُها إلى بعض تُبين عن بعض ما للرجل في علم العربيّة نحوًا وصرفًا، وتكشف عن بعض ما قام عليه منهجُه وفكرُه، آخذًا نفسي في ذلك بمنهجٍ وصفيّ تربطه بالتحليل وشيجةٌ ظاهرةٌ لا تنفكّ.

*** من آراء ابن عبد الوارث الصرفية:**

هذه بعضُ آراء ابن عبد الوارث الصرفيّة التي صدر فيها عن اجتهاد أو عن اختيار ومتابعة،– والرأيُ على إطلاقه لا يقتصر كما يدلّ معناه اللغويّ واستعمال العلماء والباحثين على ما وُسِم بالاستقلال أو الانفراد–، اخترتُها من كتاب الجرجانيّ (المُقتصد) في قسمه الصرفيّ المطبوع باسم (المقتصد في شرح التكملة)، وسقتُها مرتّبةً على الوَلاء

(1) كان ذلك في بحث وافقت إدارةُ مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانيّة مشكورة على نشره. وللقارئ أن يطّلع أيضًا إن أحب على ذلك في مصادر ترجمة ابن عبد الوارث: إنباه الرواة، ص: 116/3–118؛ نزهة الألباء، ص: 251؛ معجم الأدباء، ص: 2523/6–2524؛ الوافي بالوفيات، ص: 9/3؛ بغية الوعاة، ص: 94/1؛ الأعلام، ص: 99/6.

كما وردت في كتاب تلميذه الذي ذكرها وعزاها إلى شيخه، منفردًا بذلك دونَ سائر العلماء والمصنّفين. فكان ذلك بعضَ ما يخلَعُ على (المقتصد) أهمّيتَه، وهو ما يجعلنا في الوقت نفسه نطمئنُّ إلى نسبة هذه الأقوال إلى ابن عبد الوارث الفارسيّ؛ لأنّها ممّا نقله الجرجانيُّ وورِثَه عن شيخه بلا واسطةٍ أو حجاب.

ـ كسر الساكن الأول عند التقاء الساكنين:

إذا التقى ساكنان كان الأصل أن يُحرّك أوّلُهما بالكسر. فإذا خُولف ذلك فلعارض اقتضى ذلك.[2] وقد اجتهد بعضُ العلماء في تفسير اختصاص ذلك بالكسر وتعليله، فرأى بعض العلماء، ومنهم السيرافيّ وابن يعيش، أن ذلك كان على سبيل المعاوضة أو المقاصّة: ذلك أن السكون في جزم الأفعال كان عوضًا عن الكسر في الأسماء المجرورة، فلمّا احتيج إلى تحريك الساكن الأول كان الأَولى التحريكُ بما كان السكون عوضًا عنه، وهو الكسر.[3]

وذكر الجرجانيُّ لشيخه ابن عبد الوارث في ذلك رأيًا، إذ بيَّن أن اختصاص ذلك بالكسر لأنَّ حركته للبناء دون الإعراب، والكسر أبعد الحركات عن الإعراب، لأنّها أقلّ الحركات تصرّفًا في الإعراب، لخُلُوّ الفعل المضارع، وما لا ينصرف، من الجرّ، وهما قبيلان معربان. وإذا كانت أبعدها من الإعراب كانت أقربها من البناء، فآثروا لذلك ما هو أذهب في مناسبة البناء. ثم ختم بقوله: "فاعرفه فإنّه بيان شيخنا".[4]

(2) انظر الكتاب، ص: 152/4؛ الأصول، ص: 136،362/2؛ التكملة، ص: 6؛ شرح المفصل لابن يعيش، ص: 127/9؛ شرح الشافية للرضي، ص: 235/2.

(3) انظر شرح الكتاب للسيرافي، ص: 53/1؛ شرح المفصل لابن يعيش، ص: 127/9؛ شرح الشافية للرضي، ص: 235/2؛ شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي، ص: 500/1.

(4) المقتصد في شرح التكملة، ص: 219/1. والمقتصد في شرح التكملة هو المقصود بالمقتصد حيث ورد مختصرًا في هذا البحث.

وكلا التعليلين ضربٌ من القياس التفسيريّ والاجتهاد العقليّ المستند إلى الظنّ والتقدير. وقول ابن عبد الوارث منهما بُني في أصله على خُلُوّ بعض المعربات من الكسر، وهي أحوال خاصّة في بابها أو فروع من أصلها. فالمضارع في إعرابه ندّ واختلف عمّا كان عليه الأصلُ في الأفعال، وهو البناء؛ والممنوع من الصرف كان مختلفًا عمّا عليه الأصل في الأسماء، وهو أن يكون معربًا تامّ الإعراب. ومثلُ هذا يُعدّ ثلمة فيما استند إليه ابن عبد الوارث في قياسه وتعليله واستنباطه.

وربّما كان أليقَ بالحكمة وأحظى بالقَبول من هذا وذاك أن يُقال كما قال الرضيُّ الأستراباذيّ من أن الكسر جارٍ على سجيّة النفس ما لم تُستكرَهُ على حركة أخرى[5]؛ فهو أقرب إلى التوقّف عن التعليل، وأبعد عن الخوض فيما يدخل في الظنّ والرجم بالغيب.

ـ"قُرّاوان" في تثنية "قُرّاء":

الأصل في تثنية الاسم الممدود إذا كانت همزته أصلية أن تُصحَّح الهمزة وتبقى على حالها، نحو: "قُرّاءان" في تثنية "قُرّاء"، وهو الناسك المتعبّد.[6] وأجاز أبو عليّ الفارسيّ في (التكملة)[7] إبدال الهمزة واوًا فيه "قُرّاوان" قياسًا على قول من قال في النسبة إليه: "قُرّاوي".

قال أبو حيّان: "وقلّ إبدالها واوًا، ولم يذكره سيبويه. وفي كتاب (بغية الآمل): خطّأ النحويّون الفارسيّ في جواز قلبها واوًا قياسًا على النسب".[8]

(5) شرح الشافية للرضي، ص: 2/235،211.

(6) انظر: الكتاب، ص: 3/391–392؛ المقتضب، ص: 2/39– 87– 6/4؛ المقتصد، ص: 1/366–368–369؛ الهمع، ص: 1/148.

(7) التكملة، ص: 42.

(8) الارتشاف، ص: 559–560؛ وكتاب بغية الآمل لابن طلحة (ت 618هـ).

ونسب الرضيّ إلى أبي عليّ نَقْلَ ذلك عن بعض العرب.[9] وقال السيوطي: "وقد ورد قلبها واوًا، سُمِع قُرّاوان ووُضّاوان، فقاسه الفارسيّ وخطّأه النحاة".[10]

وكان ابنُ عبد الوارث أحد من تحفّظ من رأي أبي عليّ في (التكملة) كما يدلّ ما ذكره الجرجانيُّ عنه.

قال: "وأمّا ما ذكره أبو عليّ من أنّ التثنية بالواو نحو: قُرّاوان تجوزُ في قول من قال: قُرّاويّ، فشيء أجازه على القياس دون السماع. وكان شيخُنا يشير إلى أنّه ليس بذاك". وختم الجرجانيّ بقوله: "وقُرّاوان لا يوجد في الاستعمال.".[11]

وإذا كان تحفُّظُ ابن عبد الوارث ممّا أجازه شيخه وخالُه أبو علي بالقياس واضحًا في قوله: "ليس بذاك"؛ فإنه لم يذكر في ذلك سببًا أو تفسيرًا، إلّا أن يكون ذلك فيما قدّم به الجرجانيُّ بين يدي قول شيخه من أنّه شيء أجازه على القياس دون السماع.

وربّما كان وراء التحفّظ من ذلك القياس أنه قيس على ما كان في باب النسبة خلاف الأكثر والأجود، فالنسبة إلى "قُرّاء" بقلب الهمزة واوًا "قُرّاويّ" خلاف الأكثر والأجود، وربّما وصفه بعض العلماء بالشذوذ والقبح.[12] ولعلّ ممّا يؤيّد ذلك ما نصَّ عليه المبرّد من بُعْد جواز "قُرّاوان" بقلب الهمزة واوًا وقبحِه.[13]

على أنّ الثابت من رأي ابن عبد الوارث هنا الدلالةُ على أنّ الخؤولة والتلمذة لا يحولان في العلم دون الردّ والتعقّب، والإعراض عمّا لا يرتضيه المنهجُ العلميُّ المحكم.

---

(9) شرح الكافية للرضي، ص: 354/3.

(10) الهمع، ص: 148/1. ووُضّاوان فيه مثنّى وُضّاء، من الوضاءة بمعنى الحُسن والنظافة. تاج العروس (وضؤ)، ص: 1 / 489.

(11) المقتصد، ص: 368/1-369.

(12) انظر: الكتاب، ص: 351/3-352؛ المقتضب، ص: 149/3؛ الأصول، ص: 67/3؛ التكملة، ص: 59؛ شرح الشافية للرضي، ص: 55/2-56.

(13) المقتضب، ص: 39/2-87-6/4.

ـ"قُدَيدِيمة" ووُرَيِّئة":

ممّا نصَّ عليه العلماءُ وقرّرُوه أنّ المؤنّث الثلاثيَّ الذي لا تاءَ فيه إذا صُغِّر زيدت في مصغَّره التاءُ، نحو: أُذَيْنَة وعُيَيْنة، بخلاف الرباعيّ الذي لا يُزاد في تصغيره التاءُ، نحو: عُقَيْرِب. وشذّ عن ذلك ألفاظٌ منها في مصغَّر الرباعيّ قولُ العرب: قُدَيديمة ووُرَيِّئة في تصغير الظرفين قُدّام ووراء.(14)

وقد فسَّر بعضُ العلماء ذلك الشُّذوذَ فيهما بما رأَوه وقدّروه.

قال الأنباريُّ: "وإنّما أثبتوا التاءَ في التصغير فيما كان رباعيًّا نحو: قُديديمة، ووُرَيِّئة، وأُمَيّمة، لوجهين:

أحدهما: أنّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكّرة، فلو لم يُدخلوا التاءَ في هذه الظروف، وهي مؤنّثة، لالتبست بالمذكّر.

والوجه الثاني: أنّهم زادوا التاء تأكيدًا للتأنيث.

ويحتمل أيضًا وجهًا ثالثًا، وهو أنّهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض، كما صحّحوا الواو في القَوَد والحَوَكة، تنبيهًا على أن الأصل في باب: بَوَب، ودار: دَوَر. وهو أصل مرفوض على كلّ حال...". (15)

والوجهُ الثالثُ قولُ أبي عليّ، وعليه نصَّ مُوضحُ شواهد الإيضاح.(16) وبيَّنَه الجرجانيُّ في مقتصده، ثم ساق وجهًا آخرَ في ذلك قاله ابن عبد الوارث.

---

(14) انظر: الكتاب، ص: 3/291– 481؛ المقتضب، ص: 2/240؛ الأصول، ص: 2/109–412–37/3؛ التكملة، ص: 91–92– 133؛ سر الصناعة، ص: 615؛ شرح اللمع لابن برهان، ص: 643–659–664؛ شرح الشافية للرضي، ص: 1/238–243.

(15) أسرار العربية، ص: 366–367، وفي المطبوعة شيء من تصحيف وتحريف قوّمته على وجهه، والقود: القصاص، والحَوَكَة: جمع حائك. وانظر له أيضًا البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 85–86.

(16) التكملة، ص: 92، وإيضاح شواهد الإيضاح، ص: 1/518–519.

قال: "وذكر شيخُنا وجهًا آخرَ، وهو أنّ وراء وقُدّام ظرفان، والظروف يقلُّ إسنادُ الفعل إليها، ولاسيّما ما يغلب عليه الظرفيّةُ. فلو لم يُؤنَّث مصغَّرُها لم يُعلَم أن الكلمة مصوغة على تقدير التأنيث. وأمّا نحو: عقرب وعَنَاق، فيُسند إليها الفعل كثيرًا، نحو: لَسَعَتِ العقربُ، فيُعلَم التأنيثُ من ذلك. وهذا واضح."[17]

والتصوّرُ الذي يقوم عليه تفسيرُ ابن عبد الوارث لا يختلف عمّا قام عليه تفسيرُ السيرافيّ (ت 392هـ) إذ قال: "وإنّما لحقتها الهاء، وهي أكثر من ثلاثة أحرف، لأنّ قُدّامًا ووراء لا يُخبَرُ عنهما بفعل يتبيّن تأنيثُهما فيه، لأنهما ظرفان كـ"خلف"، وإنّما يتبيّن تأنيثُ المؤنَّث الذي لا علامةَ فيه بما يُخبَرُ عنه من الفعل كقولك: لَسَبَتهُ العقربُ، وهذه العقربُ، والعقربُ رأيتها، وما أشبه ذلك من الضمائر التي تدلّ على المؤنث، فلمّا لم يُخبَرْ عن قُدّام ووراء بما يدلّ ضميرُها عليه من التأنيث جعلوا علامةَ التأنيث في التصغير".[18]

وهذانِ التفسيرانِ لا يختلفان عنِ الوجه الأوّل الذي ساقه الأنباريّ إلّا في التفصيل والتمثيل، ففيهما من ذلك مالم يذكُرْه فيه أبو البركات.

وظهورُ علامة التأنيث في مصغّر هذين الظرفين، أو هذه الظروف الثلاثة " قُديديمة، وُريّئة، أُميّمة"، على شذوذه، هو ما كان وراء ما قاله العلماءُ من أنّ هذين الظرفين، ولك أن تزيد الثالث "أمام"، مؤنثانِ خلافًا للغالب على الظروف. فهو باعثُهم على ذلك، ودليلُهم الأوحدُ عليه، إذا صحّ الاستدلالُ بهذين المصغّرين على ذلك.

ولولا هذان المصغّران لم يكن لهم أن يُعلنوا تأنيثهما. وكيف وليس في الكلام تركيبًا واستعمالًا شيء ممّا يدلّ على تذكيرهما أو تأنيثهما، إسنادًا أو إخبارًا أو إشارة أو وصفًا...؟!

---

(17) المقتصد، ص: 583/1؛ والعناق في هذا النصّ: الأنثى من وَلَد المعز؛ انظر تاج العروس (عنق)، ص: 26-216.

(18) شرح الكتاب، ص: 223/4-224. و لَسَبَتْهُ العقربُ في كلام السيرافيّ بمعنى لسعته. تاج العروس (لسب) 206/4؛ وانظر: شرح الشافية للرضي، ص: 243/1.

ولذلك أرى في الاستدلال بهذين المصغَّرين، أو بهذه الثلاثة، وهي شاذّة، على ذلك نظرًا. ولعلّ المناسبَ أن يُحمَلَ الظرفان أو الثلاثة من حيث الجنسُ على أصل الباب، ويقال: إنّها مذكّرة جريًا على أصل الظروف وطردًا للباب. ويدلّ على ذلك أنّ هذه الظروف ممّا نصَّ بعضُ العلماء على التذكير فيها؛ وأنّها جاء في تصغيرها التذكيرُ أيضًا: قُديديم، وُريّئ، أُميّم؛[19] وأنّ التأنيث فيها وُجَيهٌ تُشَمّ رائحتُه من مصغّراتها المؤنّثة الشاذّة.

ـ استعمال "آخَر" دون "مِن":

المألوف في كلام العرب أن يُخَصّص اسمُ التفضيل في حال التنكير بشبه الجملة: "مِن" ومجرورها. وقد استعمل العربُ "آخر" و"أُخرى" في ذلك على غير القياس، والتزموا فيه حذفَ "من"، فكان بذلك عاريًا في ظاهره من أسباب التخصيص، فقيل: هذا رجل، ومررت برجل آخر.[20]

وقد توقّف الجرجانيُّ عند ذلك، وعلّله بما نسبه إلى شيخه. قال: "قال شيخنا: وكأنّ الذي حسَّن هذا أن (آخر) لا يجيء إلّا بعد كلام، فذلك الذي يصاحبه يخصّصه كما تخصِّص (مِنْ) في قولك: مررت برجلٍ أفضل من زيد".[21]

ثم بيّن الجرجانيُّ كلامَ شيخه بأنّك لا تقول مبتدئًا: جاءني رجل آخر، من غير أن يتقدم ذِكْر شيء، فلمّا كان كذلك صار كأنّه قيل: مررتُ برجل آخر من الذي ذكرت، وتنزَّلَ التزامُهم ذكر كلام قبله منزلة (مِنْ)، إذ يُعلَم أنّك تجعل الثاني أَذْهَبَ من الأول في التأخّر، فلمّا جرى هذا المعنى في المذكّر استُعمِل المؤنّث بغير ألف ولام، فقيل: مررت بامرأة أخرى.

(19) انظر: تاج العروس (ورأ)، ص: 1/486–487؛ (أمم)، ص: 31/ 238–239؛ (قدم)، ص: 33/244.

(20) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ص: 6/99–100.

(21) المقتصد، ص: 1/590.

وتفسير ابن عبد الوارث هنا تفسيرُ من لَحَظَ كلامَ العرب في استعمال "آخر"، ورصَد السياق الذي تكون فيه هذه الكلمة؛ فكان بذلك عند التقويم مبنيًّا على وصف صحيح واستنباط دقيق. وهو ما يَسمح للمرء بأن يصفه بأنه رأيٌ علميٌّ سديد.

وقد حفظ ابنُ عبد الوارث لرأيه العبارةَ، إذِ اجتنب القطع والجزم، وصاغه صياغة المحترس، فقال: "وكأنّ الذي حسَّن هذا....". وبذلك صان رأيه من وجهيه: الفكرة والعبارة.

ـ جمع "مَعِدَة" على "مِعَد":

التقارب والاختلاف في "مَعِدَه" و "مِعَد" في الحروف والحركات إفرادًا وجمعًا ممّا بعث التعليلَ والتفسيرَ في نفس ابن عبد الوارث، فكان له في ذلك رأيٌ ساقه تلميذه.

قال الجرجانيُّ: "وقال شيخنا: الأصل مَعِد بكسر العين وفتح الميم على أن يكون مثالُ الجمعِ مثلَ مثال الواحد بعد حذف التاء، إلّا أنّ الفتحة في العين قامت مقام الكسرة، والكسرة في الفاء قامت مقام الفتحة؛ ويدلّون بهذا على تقارب هذه الحركات كما قالوا: مسلماتٍ في النصب والجرّ، فأقاموا الجرَّ مقام النصب. ويزيد وضوحه عندي ما جاء من نحو: مُطْرَف ومِطْرَف ومِصْحَف ومُصْحَف، لأنّ الأصل الضمّ، وقد وُضِعَ الكسرة موضع الضمّة من غير اتباع... فقد تقرّر أنّ ذلك لأجل جعلهم بعض الحركات نائبًا عن بعض...".[22]

وهذا الرأي الذي بناه ابنُ عبد الوارث على أن الأصل في هذا الجمع هو "مَعِد" بحذف التاء، ثم قامت حركة الميم والعين إحداهما مقام الأخرى، لما عُرِف عن الفتحة والكسرة في بعض المواضع من نيابة إحداهما عن الأخرى = أحد رأيين بُنِيا على الظنّ والتقدير، ثانيهما مبنيٌّ على توهُّم أن الواحد على وزن "فِعَلة".[23]

(22) المصدر السابق، ص: 857/1، والْمُطْرِف الوارد في النصّ بضمّ الميم وكسرها: رداء من خزٍّ مربّع ذو أعلام؛ تاج العروس (طرف)، ص: 82/24- 83.

(23) انظر: تاج العروس (معد)، ص: 177/9.

ورأي ابن عبد الوارث هنا هو رأيٌ رآه ابنُ جني (ت 392هـ) ذكره ابنُ منظور عنه، ونقله منه الزبيدي إذ قال: "وأمّا ابن جني فقال في جمع مَعِدَة مِعَد. قال: وكان القياس أن يقولوا: مَعِدٌ، كما قالوا في جمع نَبِقة نَبِقٌ، وفي جمع كَلِمة كَلِم، فلم يقولوا ذلك، وعدلوا عنه إلى أن فتحوا المكسور وكسروا المفتوح... فلولا أنّ الكسرة والفتحة عندهم تجريان كالشيء الواحد لما قالوا: مَعِد ونَقِم في جمع مِعْدَة ونِقْمة. وقياسه نِقْمٌ ومِعْد، ولكنهم فعلوا هذا لقرب الحالين عليهم، وليُعلموا رأيهم في ذلك فيُؤنسوا به ويُوطّئوا بمكانه لما وراءه".[24]

فهل كان رأي ابن عبد الوارث من أثر مخالطة الرصيف لرصيفه: ابن جني وابن عبد الوارث اللذين كان يجمعهما أحيانًا مجلسُ شيخهما أبي عليّ؟ أم كان رأيًا صدرا فيه عن علم شيخهما؟ أم كان رأيًا جمعهما عليه وحدة التصوّر والتقدير لا غير؟.

ـ"شِيخان" بين فِعْلان و فُعْلان:

الظاهر من "شِيخان" جمع "شَيخ" أنّه على وزن "فِعْلان"[25]، ونقل الجرجانيُّ عن شيخه جوازَ أن يكون فُعْلانًا بضم الفاء.

قال: "وأمّا شِيخان في جمع شَيخ فظاهرُ حاله أنّه جاء بمنزلة عِبدان في كونه مكسورَ الصدر، ويجوز أن يكون فُعْلانًا بضمّ الفاء، وكُسِر الفاء ليصحّ الياء كبِيْض في جمع أبيض، فيكون كقول من يقول: عُبْدَان بضمّ الفاء، ورُعْيان في جمع راعٍ، كذا قال شيخنا."[26]

---

(24) المصدر السابق. والنّبِق الوارد في النصّ . وفيه لغات حَمْل السِّدْر. تاج العروس (نبق) 411/26. وقول ابن جني لم أقف عليه في ما وقعت عليه يدي من مؤلّفاته: سرّ الصناعة والخصائص والمنصف والمحتسب والتنبيه ومختار التذكرة. وربّما كان أوّل من عزا ذلك إليه ابن سيده في كتابه المحكم (معد)، ص: 39/2، وهو مصدر ابن منظور في ذلك.

(25) انظر: الكتاب، ص: 628/3.

(26) المقتصد، ص: 948/2.

وابن عبد الوارث هنا قلّب كلمة "شِيخان" جمع "شَيخ" على وجهين: تارة على ظاهر اللفظ، فكانت على "فِعْلان" بكسر الفاء، وتارة أخرى على محمل الجائز العقلي الذي كانت فيه على وزن "فُعْلان" بضّم الفاء تقديرًا ثم كُسِرت لفظًا لتصحّ الياء بعدها.

وقد استند ابنُ عبد الوارث فيما أجازه عقلًا في هذه الكلمة إلى ما تراءى له من شبه في بعض النظائر في الجمع والمفرد "عَبْد وعُبْدان" أو في المفرد وحده "رُعْيان"، وإلى ما كان عليه بعضُ الكلم في العربية من كسر الفاء المضمومة لتسلم الياء بعدها من القلب.

ولو سُئل أبو الحسين ابنُ عبد الوارث الترجيحَ لكان المناسب أن يرجّح الأوّل، ترجيحًا لظاهر اللفظ على التقدير. وليس له أن يُرجِّح الثانيَ إلّا إذا دلّه الاستقراءُ على أن الغالب أو الأكثر في باب "شَيْخ" من الصحيح أن يُجمَع على "فُعْلان" بضمّ الفاء، لا "فِعْلان" بكسرها.

ـ"استلقى" للطلب:

الظاهر المشهور أن الفعل "استلقى" مطاوع "ألقيته"، أو بمنزلة المطاوع، ولابن عبد الوارث وجه غريب فيه ذكره تلميذه الجرجانيّ.

قال: "أن يكون بمنزلة المطاوع..... وعلى هذا قولهم: استلقى؛ جاء على ألقيته، ويكون اختصاصه بالهيئة المعلومة، دون أن يكون بمنزلة سقط على كل حال؛ ضربًا من تغيير المعنى بتغيير اللفظ..... وقد ذكر شيخنا وجهًا آخر، وهو أن يكون استفعل من "لقي" كأنّه يطلب أن يرى وجهه من حيث لايزوي نفسه، فيمتنع الوجه من أن تسبق إليه العين، ويكون تُرِك أن يقال: استلقى فلان فلانًا؛ لأنه قد دخل فيه معنى انبطح وسقط على قفاه؛ ثمّ إذا صيَّر نفسه بتلك الهيئة لم يكن ملتمسًا أن يلقاه شيء دون شيء. والمفعول إذا كان على العموم لم يُستعمَل كقولك: هذا أمر يدلّ على كذا، فيكون ترك ذكر المفعول دلالة قصد العموم، وإذا كان هذا الموضع لا يليق به الخصوص لم يجب أن يصحبه مفعول. وهذا واضح..."[27]

(27) المصدر السابق، ص: 1115/2، و يزوي في قوله: "لا يزوي نفسه" من زوى الشيء إذا نحّاه. تاج العروس (زوو)، ص: 38 / 227.

ولا شكّ عندي في أن رأي ابن عبد الوارث هنا، وهو ما لم أجده عند غيره، خالطه شيء من تمحُّل بدا في ردّ دلالة "استفعل" الصرفية في هذا الفعل "استلقى" إلى دلالة الصيغة الصرفية الغالبة، أي الطلب. وهذه الدلالة لا تكاد تُدرَك في ضوء كلام ابن عبد الوارث إلا بمجاهدة وعنت.

وتفسير ابن عبد الوارث خلوَّ هذا الفعل إذا حُمِل على دلالة الطلب من المفعول، على دقّته وجريه على أصل معروف في حذف المفعول في العربية = لا يمحو عن رأيه ما أُشْرِب من تكلّف وتمحُّل في إعادة الفعل إلى دلالة صيغة "استفعل" الصرفية الأصلية أو الغالبة، وهي الطلب.

- وزن "كِلتا":

ذهب سيبويهِ والجمهورُ إلى أن "كلتا" على وزن "فِعلى"، الألف فيها للتأنيث، لا لام الفعل، والتاءُ بدلٌ من لام الكلمة واوًا أو ياءً، والأصل "كلوى" أو "كليا". وخالف عن ذلك أبو عُمَر الجرميُّ، إذ رأى أن التاء زائدة للتأنيث، والألفَ لام الفعل، ووزنها "فِعْتَل".(28)

وأنكر مذهبَ الجرميِّ وردّه غيرُ واحد، منهم ابنُ عبد الوارث الذي عقّبَ الجرجانيُّ بكلامه على ذلك المذهب.

قال: "وقال شيخُنا: هذا مثالٌ لا يُعتَدّ به، وقول لا يُعرَّج عليه. وكأنّ الذي دعا أبا عُمَر إلى التزام هذا المثال أنّه رآهم قلبوا الألف في (كلتا) حيث قالوا: كلتيهما، كما فعلوا في كليهما، فحكَم بأنّ الألف ليسَ للتأنيث كما أنّ ألف (كلا) كذلك، إذ كان ألف التأنيث حرفًا جاء لمعنى، فلا يَقبَل القياسُ تغييرَه. وذلك حسن إذا تأمَّلت؛ لأجل أن الصيغة قد غُيِّرت في التأنيث، فلمّا كان كذلك لم يكن لهم كبيرُ عناية بالألف فقلبوها ياء

(28) انظر في ذلك: الكتاب، ص: 363/3؛ الأصول، ص: 78/3؛ التكملة، ص: 61– 162؛ المنصف، ص: 107/2؛ سر الصناعة، ص: 149–152؛ الإيضاح في شرح المفصل، ص: 578/1؛ شرح المفصل لابن يعيش، ص: 54/1– 4/10؛ شرح الشافية للرضي، ص: 70/4.

لتكون مثل المذكّر في كونه معربًا إعراب الاسم المثنّى،.... جريًا على مذاهبهم في إجراء الفرع مجرى الأصل."[29]

وتعقيبُ ابن عبد الوارث كما ذكره تلميذُه مقتضَبٌ، أنكر فيه الوزن (المثال) الذي وَزَنَ به الجرميُّ "كلتا"، وتنقّصَ رأيَه الذي ذهب إليه في هذه الكلمة. وقولُه الذي ينتهي بجملة "لا يُعرَّج عليه" خلا ممّا يُبين عمّا وراء ذلك الإنكارِ والتنقُّص، فكان بذلك حكمًا غيرَ مُعلَّل ولا مفسَّر.

والكلامُ التالي لذلك الحكم ليس من كلام ابن عبد الوارث، ولا يمكن أن يكون منه، لاختلافهما. ووَصْلُ الكلامين أحدهما بالآخر كما كان في مطبوعة (المقتصد) غيرُ مناسب.

وهذا الكلامُ الذي عقّبَ به الجرجانيُّ على حكم شيخه، حاول أن يفسِّر رأيَ الجرميّ، ويعتذرَ له، وانتهى بما قام عليه من عدلٍ وإنصاف ونظرةٍ فاحصة استندت إلى معارضة "كلتا" بـ "كلا"، وتدبّر المعنى واختلاف البنية = إلى استحسان بعضِ رأي الجرميّ، وأشعر بأنّ دلالة "كلتا" على التأنيث قابعٌ في صيغة الكلمة، لا في التاء وحدها.

على أنّ استحسانَ الجرجانيّ بعض ما في رأي الجرميّ لم يرقَ إلى حدّ الانسلاخ عمّا أخذ به وكان عليه قبلُ من رأي الجمهور، أنّ التاء في "كلتا" بدل من الواو، والأصل "كِلْوى" والألف للتأنيث،[30] وإن كان يبعث من حوله شُبهةَ اختلاف.

وفي ضوء ذلك كلّه يبدو للمرء أنّ وراء تعقيب ابن عبد الوارث عَدْوى الجمهور، اقتفى أثرَهم، وأنكر رأيَ مَنْ شذّ عنهم، وكان كلامُه متابعة وتقليدًا خاليًا ممّا كان ينبغي أن يكون فيه من فَحْصٍ ونظر.

(29) المقتصد، ص: 1327/2.

(30) المصدر السابق، ص: 458/1.

ـ الشذوذ في "أُصيلال":

ورد في "الأصيل"، وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب، قولُ العرب: لقيته أُصيلانًا وأصيلالًا، وبذلك رُوي قول النابغة:

وقفتُ فيها أُصيلانًا أسائلها أعيت جوابًا وما بالربع من أحد [31]

وكانت هذه الكلمة "أُصيلال" ممّا استوقف العلماءَ، ورأَوا فيها رأيَهم [32]، ومنهم ابن عبد الوارث الذي ساق تلميذه الجرجانيُّ قولَه إذ قال:

"قال شيخنا: ففيه شذوذ من وجهين: هذا الإبدال. والثاني: أنّ أصيلًا وأُصلانا كرغيف ورُغفان. وهذا من عقود الكثرة، فيجب أن يردّ إلى الواحد في التصغير، فكأنهّم خصّوا هذا الإبدال بحال التصغير ليكون لفظ الجمع قد تغيّر. ألا ترى أنّه لا يُقال: أُصلال. وإذا تغيّر صيغة الجمع لم يكن قدِ اجتمع عَلَمُ القلّة الذي هو التصغير، وعَلَمُ الجمع الكثير، فلا يكون بمنزلة رُغَيفان وجُرَيبان مثلًا في البعد عن القياس"[33].

وإذا نظر المرءُ في كلام ابن عبد الوارث وجده يستعمل مصطلح "الشذوذ" في التعبير عن أمرين مختلفين بعض اختلاف، فقد عبَّر بذلك عمّا وصفه غيرُه بالقلّة من إبدال النون لامًا، ووصف بذلك أيضًا تصغير جمع الكثرة بلفظه دون واحده، لما فيهما من خروج: أمّا الأول ففيه خروج عن حدّ الكثرة في بابه، وأمّا الآخر فلخروجه عن حدّ الكثرة والقياس في بابه.

---

(31) رُوي قول النابغة كما نصَّ الزبيديّ في التاج (أصل)، ص: 27 / 451 بالوجهين. والبيت في ديوان النابغة، ص: 32 (ط دار المعرفة) بالنون.

(32) انظر: الكتاب، ص: 484/3؛ الأصول، ص: 62/3–275؛ التكملة، ص: 244؛ سرّ الصناعة، ص: 321/1؛ شرح اللمع لابن برهان، ص: 665، 667، 669؛ شرح المفصل لابن يعيش، ص: 45/10– 46؛ شرح الشافية للرضيّ، ص:226/3؛ تاج العروس (أصل)، ص: 27/ 45– 451.

(33) المقتصد، ص: 1331/2. وجُرَيبان في النصّ تصغير جُرْبان، وهو جمع جَريب، وهو مكيال من مكاييل القدماء، انظر: تاج العروس (جرب)، ص: 147/2–148.

وابن عبد الوارث في كلامه يرى أنّ "أُصيلال" تصغير "أُصْلان" جمع "أصيل"، وهو مذهب الفرّاء وابن جني فيما نُقِل عنهما. وهو أحد ثلاثة أقوال: أوّلها أنّه تصغير الواحد "أصيل" على غير لفظه، وهو ظاهر كلام سيبويه. والآخر أنّه تصغير "أُصلان" مفردًا على الشذوذ، وهو مذهب ابن السرّاج، ونُسِب إلى أبي عليّ [34].

ومن لطيف ما كان في قول ابن عبد الوارث هنا أن عدَّ الإبدال ضربًا يصحِّح به شذوذَ التصغير، ويدفع التعارضَ بين دلالة التصغير على القلّة ودلالة صيغة الجمع "فُعلان" على الكثرة. فكأنّه كان بذلك يعتذر عن اختياره ويصحّحه.

ـ كَيْنُونَة:

اختلف العلماء في "كَيْنُونة" وما إليها، فكان مذهب البصريّين أنها مخفّفة من "كَيَّنُونة" بحذف العين للتخفيف، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مغيَّرٌ عن أصله "كُوْنُونة" بإبدال ضمّة أوّله فتحة. ولكلٍّ حججُه وأدلّتُه المذكورة في مظانّها[35].

وكان ابن عبد الوارث ممن آثر في هذه المسألة مذهبَ البصريّين، وتعقّب مذهبَ الكوفيّين، بما ذكره تلميذُه الجرجانيُّ الذي ذكر مذهب البغداديين، وهو يريد مذهب الكوفيّين أو فئة منهم [36]، في ذلك، وأن "كَيْنُونة" فَعْلُولة، وأن الواو قُلِبت ياءً على غير القياس، وذكر من حججهم أنّ "فَيْعَلُولَة" لا تكون في المصادر، ثم قال:

(34) انظر في هذه الأقوال: الكتاب، ص: 484/3؛ الأصول، ص: 62/3- 275؛ القلب والإبدال لابن السكيت، ص: 5؛ شرح اللمع لابن برهان، ص: 665- 667- 669.

(35) انظر: الكتاب، ص: 365/4-366؛ الأصول، ص: 262/3- 277؛ التكملة، ص: 260؛ المنصف، ص: 9/2-15؛ الإنصاف، المسألة، ص: 115- 796-801؛ شرح المفصل، ص:69/10-70؛ شرح الشافية للرضي، ص: 152/3-155.

(36) الصحيح من أقوال الباحثين الذي يؤيّده النظر والتحقيق أنّ المقصود من مصطلح "البغداديّين" الوارد في عبارة بعض العلماء في كتب التراث، الكوفيّون أو من سكن منهم في بغداد، ولا يمكن أن ينصرف اللفظ إلى غيرهم. انظر: ابن يعيش النحوي، ص: 592/591.

"قال شيخنا: قلنا لهم إن فَيعلولًا بناء يكون في الأسماء والصفات نحو: خَيْتَعور و عَيْطَموس [37]، وفَعْلُول لا يكون في الكلام بوجه؛ وأن يُحمَل على مثال يوجد في الأسماء والصفات أولى على كلّ حال من الحمل على ما لا يوجد في نوع من الكلام. وهذا قاطع. ثم إنّهم يضيفون إلى الحمل على المثال الشاذ مع وجود المألوف قلبًا على غير القياس؛ لأنّه إذا كان فَعلولة وجب أن يقال: كونونة، ونحن لا نفعل ذلك؛ لأن التخفيف الذي نحمله عليه قد ثبت لنا اطِّراده على سبيل الجواز في باب سيِّد وميِّت، فلمّا وجدنا هذا أثقل منه كان خليقًا بأن يلزمه التخفيف.".[38]

وقول ابن عبد الوارث بما فيه من تفنيد رأي البغداديّين (الكوفيّين) دالٌّ على علمه بأصول الترجيح، وبما كان ولم يكن من أبنية العربيّة، وزهده في الحمل على مالا وجود له أو ما كان شاذًّا، وميله إلى الحمل على ما كان مألوفًا مسموعًا، واستدلاله بما اطّرد من أشباه ونظائر تغذوها غايةُ التخفيف، وعزوفه عمّا جرى على غير قياس،وتآزر السماع والقياس في فكره.

ولسانُ حال ابن عبد الوارث فيما ساقه الجرجاني هنا من قوله ينطق ببصريّته، إذ كان يذكر ردّه ورأيَه الذي رآه بإزاء ما قاله البغداديّون، وإذا ذكرهم أو أشار إليهم بضمائر الغائب "لهم، إنهم يضيفون" ذكر رأيه بضمير جماعة المتكلمين: "قلنا، ونحن لا نفعل، نحمله، ثبت لنا، وجدنا". فكأنّه ينطق عن البصريّين، ويعبّر عنهم بحججهم وأدلّتهم.

والبيّنات التي استند إليها ابن عبد الوارث في تفنيده وردّه لم يكن بدعًا فيها، فقد كان له فيها شركاء سبقوه أو عاصروه.

(37) الخيتعور: السراب، أو ما يبقى من آخره، أو كلّ ما لا يدوم، أو الداهية، أو الشيطان. والعيطموس: التامة الخلق من الإبل والنساء، وقيل: المرأة الجميلة..... تاج العروس (ختعر)، ص: 12/126–127؛ و(عطمس)، ص: 16/266.

(38) المقتصد، ص: 2/1463.

ـ"العَوَّاء" ممدود "العَوَّى":

العَوَّى اسم نجم، وهو منزل للقمر، خمسة كواكب أو أربعة كأنّها كتابة ألف.[39] نقل الجرجانيّ فيه عن شيخه ما رواه عن خاله أبي علي فقال: "وأمّا العَوَّى لاسم النجم فمن عَوَيت، أي: لَوَيْتُ. قال شيخُنا عن أبي عليّ؛ لأنّ هذا الكوكب على صورة ألف مَلويٍّ...".[40] ومثلَ ذلك حكى ابنُ جنّي عن شيخه أبي عليّ.[41]

وقال الزمخشري في (الأساس): سُمِّي به لأنّه يطلُعُ في ذَنَب البرد، فكأنّه يعوي في أثره يطرده، ولذلك يسمّونه طاردة البرد. [42]

وقد ورد فيه المدّ "العَوَّاء الذي كان لابن عبد الوارث فيه قولٌ ذكره تلميذُه الجرجانيُّ.

قال: "وقد مُدَّ العَوَّى، فقيل: العوّاء. وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المدُّ تولَّد من إشباع فتحة الواو.... فينشأ منها ألف فتجتمع ألفان، فتُقلب الأخيرة التي هي ألف التأنيث همزة، وتصير بمنزلة الممدود لهذا السبب نحو: حمراء وصحراء.

وهذا قول شيخنا، وذكر أنّ المدَّ قليل لا يأتي إلا في ضرورة شعر. قال: ولو كانت العَوَّى إذا مُدَّت فَعْلاء بُنيت في أوّل أحوالها من عَوَيت لوجب أن يكون عيَّاء إذ كان يكون عَوْياء، فيكون حكمه حكْمَ طويت طيَّا. ولا يجوز أن يُقدَّر قلبُ الياء واوًا في الممدود؛ لأنّ ذلك مقصور على فَعْلى مقصورة اسمًا، وليس بقياس يستمرّ في كلّ شيء كما عرّفتك، فليس لنا إلّا أن نقصره على بابه المسموع....".

ثم قال الجرجانيُّ بعدما ذكر قولَيْنِ آخرين في مدّ "عوّاء": "والصحيح هو القولُ الأوّل؛ لأنّ المدّ لا يكاد يجيء فيه إلا في شعر نادر".[43]

---

(39) تاج العروس (عوو)، ص: 130/39.

(40) المقتصد، ص: 1544/2.

(41) سر الصناعة، ص: 87/1؛ والمنصف، ص: 159/2.

(42) أساس البلاغة (عوي)، ص: 687/1؛ وانظر: تاج العروس (عوو)، ص: 130/39.

(43) المقتصد، ص: 1544/2-1545.

ولو نظرتَ في نصّ الجرجانيِّ الذي ساق فيه كلامَ شيخه نظَرَ المتأمّلِ لبدا لك فيه من كلام أبي الحسين ابن عبد الوارث أشياءُ:

أ ـ مدّ "العَوّاء" كان عن اضطرار، ناشئًا من إشباع فتحة الواو في "العَوَّى" مقصورًا؛ ولم تُبنَ في أوّل أحوالها على المدّ.

وبمثله قال ابنُ جنّي، قال: "فالجوابُ أنّهم لم يبنُوا الكلمةَ على أنّها ممدودةٌ البتّةَ. ولو أرادوا ذلك لقالوا "العيّاء" وأصلُها "العوياء".... ولكّنهم إنما أرادوا القَصْرَ الذي في "العَوَّى"، ثم إنّهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع ضرورة، فبقُّوا الكلمة بحالها الأولى من قلب الياء التي هي لام واوًا، وكان تَرْكُهم القلبَ بحاله أولى. على أنهم لم يعتزموا المدَّ البتّة، وأنهم إنما اضطرّوا إليه، فركبوه، وهم بالقصر معنيّون، وله ناوون". (44)

وفي هذا نَظَرٌ؛ لأنّ المدّ فيه "العَوَّاء "ثابتٌ لم يُرمَ باضطرار، وإن كان أقلَّ من المقصور.(45)

ب ـ أنّ مدّ المقصور قليل لا يأتي إلّا في ضرورة الشعر. وهذا جارٍ على مذهب الجمهور؛ فقد ذكر ابنُ ولّاد جوازَه عن الكوفيّين وطائفة من البصريين، منهم الأخفش، ومَنْعَه عن أكثر البصريين.(46)

جـ ـ أنّ المدّ يكون باجتماع ألفين، وقلب الثانية التي للتأنيث همزة. وهذا جارٍ على مذهب سيبويه والجمهور.

قال ابن جني: "إن الهمزة في "العَوَّاء" فيمن جعله "فَعْلاء" منقلبة عن ألف التأنيث التي في "عَوَّى" المقصورة؛ لأنها وقعت بعد ألف المدّ، فانقلبت بعدها همزة كما تقول في

(44) سر الصناعة، ص: 1/89–90؛ وانظر: المنصف، ص:2/160.

(45) انظر: أساس البلاغة (عوي)، ص: 1/687؛ وتاج العروس (عوو)، ص: 39/130.

(46) المقصور والممدود لابن ولاد، ص: 145؛ وانظر: الإنصاف، المسألة، ص: 109–745–754؛ ضرائر الشعر لابن عصفور، ص: 38–41.

حمراء وصفراء: إنّ الهمزة فيها منقلبة عن ألف التأنيث، وهو مذهب سيبويه، ولا أعرف لأحدٍ من أصحابنا فيه خلافًا إلا أبا الحسن، فإنه كان يرى أن الهمزة هنا زائدة غير منقلبة."[47]

وأبو الحسين ابنُ عبد الوارث فيما ذهب إليه في توجيه "العَوَّاء" ممدودًا لم يكن فذًّا فيه منفردًا؛ إذ كان ابنُ جني شريكًا له فيه. وهذه الشراكةُ في التوجيه، وفي بعض التفاصيل، وقد سُقت من كلام ابن جني ما هو دالٌ على ذلك، تبعثُ في النفس السؤالَ الذي نطقتُ به قبلُ وتؤكّده: هل كان ذلك من أثر مخالطة الرصيف لرصيفه؟ أم هل كان الرصيفان يصدران فيه عن علم رجل واحد: شيخهما أبي عليّ ؟ بل لك أن تزيد في السؤال والاحتمال: أم هل اطّلَعَ ابنُ عبد الوارث على بعض مصنَّفات ابن جني وأفاد منها؟

* خاتمة:

هذه آراء ابن عبد الوارث الفارسيّ الصرفيّةُ التي اخترتُها من كلام تلميذه الجرجانيِّ؛ رتّبتُها كما وردت في كتابه(المقتصد) بالولاء: السابق فاللاحق؛ ثمّ أعملتُ فيها البحثَ وصفًا وتحليلًا واستنباطًا، وقلّبتُ فيها النظرَ، فأفْشَت لي بما انطوت عليه، وأدْلَتْ بما كان فيها. ولو شئتَ أن أُلخِّص لك أهمَّ ما أفضت به تلك الآراءُ بالنظر فيها، وما دلّت عليه من نتائج، وما بدا لي في البحث، لقلت:

• معظمُ آراء ابن عبد الوارث الصرفيّة المختارةِ التي تردّدَ فيها التوجيهُ والتفسيرُ والتعليلُ والتعقيب، غلَبت عليه المتابعةُ؛ إذ لم يكن فيها فذًّا منفردًا بما يقول، بل كان له فيها شركاءُ؛ اللهمّ إلّا توجيهًا غريبًا انفرَدَ به في توجيه الفعل "استلقى" حاول أن يردّ الفعلَ فيه إلى دلالة الطلب الغالبة في صيغة "استفعل" بشيء من التكلُّف والتمحُّل. وهو توجيهٌ ربّما أورثَ القارئَ بعضَ العَنَتِ لإدراك تلك الدلالة في هذا الفعل.

(47) المنصف، ص: 160/2؛ ومذهب سيبويه في كتابه، ص: 213/3-214؛ وأبو الحسن في كلام ابن جني هو الأخفش.

• بعضُ تلك الآراء دالٌّ دلالةً قاطعة على أنّ ابن عبد الوارث كان بصريَّ المذهب والرأي.

• كان ابنُ عبد الوارث يجتنب القياسَ في ما لا قياس مستمرًّا فيه، ويقتصر على السّماع في ما بابه المسموع، ويأنف ممّا بُني قياسًا بلا سند مسموع، ويزهد في الحمل على ما كان شاذًّا أو ما لا وجود له. فإذا حمل فعلى ما كان مألوفًا مسموعًا.

• كان ابنُ عبد الوارث يُعنى في الغالب بتفسير ما كان شاذًّا مختلفًا أو ما جرى على الأصل الغالب، وتعليلِه بضَرْب من القياس التفسيريّ والاجتهاد العقليّ المستند إلى الظنّ والتقدير، والمستدلّ بالأشباه والنظائر، ورَبْطِ الفروع بالأصول. وقد يكون ذلك مبنيًّا على رصد الواقع اللغويّ ووصفه واستنباط الحكم الذي يُمليه النظرُ في ذلك وتفسيرِه.

وقد يتردّد في ذلك هنا وهناك من لطف التعليل وحسن التفسير ما يصحّحُ به الشاذَّ عن القاعدة، ويبعثُ على القَبُول.

• كان بعضُ رأي ابن عبد الوارث حكمًا أو تعقيبًا بمنًاى عن الفحص والنظر، صادرًا عن متابعة وتقليد، تُزجيه إليه فيما أظنّ عدوى الجماعة، وسلطة الجمهور.

• بعضُ ما وجّه به ابنُ عبد الوارث بعضَ ما سُمِع عن العرب ضاهى به رصيفَه ابنَ جنّيّ، بما فيه من صنعة ونظر ثاقب، مضاهاةً ومشابهةً تحتمل أن تكون صادرةً عن مخالطة الرصيف لرصيفه ومجالسته في مجلس شيخهما أبي عليّ الفارسيّ، أو ثمرةَ إفادة من مصنّفات ابن جني، أو أن تكون لصدورهما عن علم رجل واحد، وهو شيخهما أبو عليّ الفارسيّ.

• انفرد الجرجانيُّ دون سائر العلماء والمصنّفين بذكر هذه الآراء وعزوها إلى شيخه ابن عبد الوارث، وذلك في كتابه (المقتصد)، فكانت ـ إذ حفظها لنا من الضَّياع ـ بعضَ ما أضفى على كتابه أهمّيّته، وكان ذلك ممّا يجعلنا نطمئنّ إلى نسبتها إلى ابن عبد الوارث؛ لأنّها انتهت إلينا ممّن تَلمَذَ له وورث علمَه بلا واسطة أو حجاب.

المصادر والمراجع

1- ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997.

2- ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

3- أساس البلاغة: الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود،، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

4- أسرار العربية: الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

5- الأصول: ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

6- الأعلام: الزركلي، ط، 15دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

7- إنباه الرواة: القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986.

8- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تح: د. محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961.

9- إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، تح د. محمد الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

10- الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب، تح: د. إبراهيم عبد الله،، ط2، دار سعد الدين، دمشق، 2010.

11- بغية الوعاة: السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1979.

12- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: الأنباري، تح: د. رمضان عبد التواب، وزارة الثقافة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970.

13- تاج العروس: الزبيدي، تح: مجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، 1965-2001.

14– التكملة: أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، الرياض، 1981.
15– ديوان النابغة: اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1995.
16– سرّ الصناعة: ابن جني، تح: د. حسن هنداوي، ط 2، دار القلم، دمشق، 1993.
17– شرح الشافية: رضي الدين الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، بيروت.
18– شرح الشافية: ركن الدين الأستراباذي، تح: د. عبد المقصود عبد المقصود، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004.
19– شرح الكافية: رضي الدين الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996.
20– شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.
21– شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تح: د. فائز فارس، الكويت، 1984.
22– شرح المفصل: ابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة.
23– ضرائر الشعر: ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، 1980.
24– القلب والإبدال: ابن السكيت، ضمن كتاب: الكنز اللغوي في اللسن العربيّ، عُني به د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1903.
25– الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
26– المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تح: د. عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000.

27- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1985.
28- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تح: د. إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
29- المقتصد في شرح التكملة: الجرجاني، تح: د. أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2007.
30- المقتضب: المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994.
31- المقصور والممدود: ابن ولّاد، عُني به بولس برونله، مطبعة بريل، لندن، 1900.
32- المنصف: ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، 1954-1960.
33- نزهة الألباء: الأنباري، تح: د. إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، 1985.
34- همع الهوامع: السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
35- الوافي بالوفيات: الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2016/8/25